

جمهورية مصر العربية



منشور

إعداد الموازنة العامة للدولة

٢٠١٨ / ٢٠١٧

القاهرة ٢٠١٦

منشور إعداد الموازنة العامة للدولة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧

تمهيد :

تستهدف الحكومة الإنطلاق بخطى حثيثة نحو تنمية اقتصادية شاملة خلال السنوات القادمة من خلال تحقيق أكبر قدر من الاتساق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية والاجتماعية بما ينعكس بشكل واضح على مستوى معيشة المواطنين وجودة وكفاءة الخدمات العامة وفعالية البرامج ذات البعد الاجتماعى ويعيد الثقة فى الإقتصاد المصرى على المستويين المحلى والدولى . وتتبنى الحكومة فى هذا الإطار خطة طموحة وشاملة تعمل من خلالها على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بشكل جذرى .

وتتمثل الأهداف الرئيسية التى تتبناها الحكومة عند إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فيما يلى :

(١) تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستدامة تصل عوائدها لكافة فئات المجتمع المصرى لإيجاد فرص عمل حقيقية ومنتجة تسهم فى خفض معدلات البطالة وزيادة دخول المواطنين ، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة المرتبطة بنمو النشاط الاقتصادى لدعم قدرتها على زيادة الإنفاق التنامى . وسيتم ذلك من خلال تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لدعم القطاعات الانتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير وجذب الاستثمارات ، بالإضافة إلى استمرار توجيه مزيد من الإنفاق الحكومى على البنية الأساسية وتطوير الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين بما يساهم فى تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الحكومى . وتستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو اقتصادى بنحو ٤-٥% خلال ٢٠١٨/٢٠١٧ وبحيث يرتفع إلى ٦% على المدى المتوسط ، وخفض معدلات البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ وبحيث تنخفض إلى نحو ٩-١٠% على المدى المتوسط .

(٢) التأكد من تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية على المدى المتوسط من خلال استمرار العمل على خفض العجز الكلى للموازنة العامة ومعدلات الدين العام ، وذلك بالتركيز على زيادة إيرادات الدولة وترشيد الإنفاق الحكومى وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق . ويستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ خفض العجز الكلى ليتراوح بين ٨,٥ - ٩,٥% من الناتج المحلى مقابل عجز كلى مستهدف بنحو ١٠% فى العام المالى الجارى ، وبالتالي خفض مستويات الدين العام الحكومى إلى نحو ٩٢-٩٤% بنهاية العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ وإلى نحو ٨٠-٨٥% من الناتج المحلى على المدى المتوسط . ومن أهم الإجراءات على جانب الإيرادات ، إستكمال تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية ، إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية ، تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني ، إلى جانب إجراءات تعزيز الإيرادات غير الضريبية ، واستثناء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة . أما على جانب المصروفات ، فمن أهم الإجراءات ترشيد الإنفاق الحكومى ، وإعادة ترتيب الأولويات والتوجه نحو برامج الدعم الأفضل استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية ، ورفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة للتأكد من كفاءة الإنفاق.

(٣) تحقيق تقدم ملموس فى التنمية والحماية الاجتماعية لتحسين مستوى الحياة اليومية للمواطنين ، وذلك من خلال زيادة الإنفاق على مجالات التنمية البشرية خاصة فى خدمات الصحة والتعليم ، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادى بشكل عادل خاصة فى مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحى والطرق والنقل والمواصلات والكهرباء ، بالإضافة إلى التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية وتشمل الاستمرار فى تنفيذ ورفع كفاءة الاستهداف فى دعم السلع الغذائية ، والتوسع فى برامج الدعم النقدي المباشر خاصة برنامجى تكافل وكرامة ، بالإضافة إلى الرعاية الصحية لغير القادرين وتطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل التغذية المدرسية ، ودعم المرأة المعيلة ، ودعم المزارعين .

تقديم

تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج متكامل للإصلاحات المالية والهيكلية بهدف تحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة وتكوين قاعدة إنتاجية جديدة مع التركيز على الصناعة والتصدير وبالتالي فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المطلوب للاستدامة المالية والسيطرة على معدلات الأسعار، مع إعطاء أولوية قصوى للتنمية البشرية وتطوير الخدمات العامة والبنية الأساسية، ورفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية. ويقوم البرنامج المنفذ حالياً على أساس التدرج والتوازن مراعيًا زيادة الإنفاق التنموي والاجتماعي على حد سواء مع الالتزام بخفض نسب العجز والدين العام للنتائج المحلى تدريجياً . كما تهدف السياسة الاقتصادية خلال الفترة القادمة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتسم بالاستدامة والاحتوائية لجميع أبناء الوطن ؛ مدفوعة بزيادة معدلات الادخار والاستثمار. وسوف يتطلب ذلك بناء الثقة في الاقتصاد المصري من خلال حزم من السياسات والبرامج والمشروعات التي تهدف لرفع معدلات التشغيل وتخفيض معدلات البطالة والفقر، بجانب اتخاذ الإجراءات الهيكلية اللازمة للسيطرة على الفجوة التمويلية التي يعاني منها الاقتصاد.

ويرتكز برنامج الحكومة على الركائز الرئيسية التالية:

- استعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلى من خلال تدعيم الثقة فى الاقتصاد المصري، والاستمرار فى رفع كفاءة الإدارة المالية، ومعالجة الاختلالات المالية فى قطاع المعاملات الخارجية وتحسين كفاءة الاقتصاد والأسواق.
- العدالة فى توزيع الدخل وتحقيق التنمية المستدامة لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي بشكل عادل.
- الانطلاق الإقتصادي وزيادة معدلات التشغيل عن طريق دفع عجلة الاستثمار، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمج القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي، تطوير منظومة إدارة الأصول وشركات قطاع الأعمال العام.
- التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية والتي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية مع إعادة ترتيب بنود الإنفاق العام بما يسهم فى خلق مساحة مالية للإنفاق على برامج الحماية والعدالة الاجتماعية .

وفى هذا الإطار فإن الحكومة المصرية تستهدف من خلال مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ استكمال تنفيذ البرنامج الإصلاحي الشامل الذى بدأته وبما يضمن وجود أكبر قدر من الاتساق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية المتبعة من أجل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي باعتبارهما مصدر رئيسي لاستعادة الثقة فى الاقتصاد المصري على المستوى المحلى والدولى، وبصاحب ذلك وجود شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفاعلة والقادرة على حماية الطبقات الأقل دخلاً والطبقات المتوسطة من الآثار السلبية لبعض الإجراءات التصويبية الضرورية فى المدى القصير والمتوسط.

وتتمثل أهداف برنامج الحكومة فيما يلي :

- (١) الحفاظ على الأمن القومي المصري في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتعزيز الدور الرائد لمصر إقليمياً .
- (٢) تبني برنامج اقتصادي شامل ومتوازن اقتصادياً واجتماعياً .
- (٣) ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- (٤) استكمال منظومة الإصلاح الإداري .

يعرض الجزء التالي الأهداف والمنطلقات الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية التي تمثل الأسس العامة التي يتم على أساسها إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وكذا أهم الإصلاحات المالية المستهدفة في مشروع الموازنة وذلك على النحو التالي:

أولاً : الأهداف والمنطلقات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية في مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨:

١. توفير فرص عمل حقيقية مستدامة:

إن تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٥%، ومع التركيز على تحقيق نمو إحتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ، تستهدف به الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنوياً لسوق العمل وتسمح في نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر على المدى القصير والمتوسط، حيث تستهدف خفض معدلات البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢%، وذلك مقابل ١٢,٥% فى يونيو ٢٠١٦. ولتحقيق ذلك سوف تقوم الحكومة بتطبيق سياسات من شأنها رفع معدلات الإدخار والإستثمار، وإجراء إصلاحات إقتصادية وهيكلية توفر بيئة مالية ونقدية ومؤسسية مستقرة وعادلة للأعمال بهدف دعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير، بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص بدور رئيسى فى تنفيذ وتمويل هذه المشروعات باعتباره المحرك الرئيسى للنمو ، والإستمرار فى معالجة فجوة الطاقة، وتحقيق أفضل إستغلال للموارد الطبيعية، وتطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية، مع توجيه مزيد من الانفاق على البنية الأساسية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى إستهداف زيادة الإستثمار فى رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذى يساعده على مواكبة التطورات السريعة فى سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.

٢. تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل والاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي

واستمرار مراعاة البعد الاجتماعي كاستراتيجية ثابتة للدولة

تعمل الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات متوازنة تحقق التقدم على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي على حد سواء يشعر بها المواطن في حياته اليومية. ويأتي ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف. كما يستهدف مشروع الموازنة الحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات في البنية الأساسية لإحداث نقلة في مستوى وكفاءة الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وفي مقدمتها خدمات الصحة والتعليم، والإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل، والنقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحي، وتطوير العشوائيات، بالإضافة إلى إستكمال المشروعات التنموية الكبرى مثل الإستصلاح الزراعي للمليون ونصف مليون فدان، ومشروع شبكة الطرق، والمناطق اللوجستية والعاصمة الإدارية الجديدة.

وفي نفس الوقت يستهدف مشروع الموازنة رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الاجتماعية من خلال سياسات إستهداف أكثر فاعلية وتشمل الإستمرار في تنفيذ ورفع كفاءة برامج دعم السلع الغذائية، والتوسع في برامج الدعم النقدي من خلال البرامج الضمانية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، وتشمل برنامجي تكافل وكرامة وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين بالإضافة إلى البرامج المستحدثة مثل التأمين الصحي الشامل وتطوير المستشفيات القائمة والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة وتطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل برامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، ودعم المزارعين، وغيرها.

وبالإضافة إلى ما تقدم سيرا على مشروع الموازنة الجديد ما يلي:

- أن يصاحب تنفيذ الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية والمالية من قبل الحكومة اتخاذ إجراءات اجتماعية اضافية وذلك لتخفيف آثار هذه الإصلاحات الاقتصادية على محدودي الدخل وللتأكيد على أن المواطن وخاصة الفئات الأقل دخلاً مركز اهتمام الدولة وذلك بأن يتم التركيز على عدد محدود من البرامج الاجتماعية القادرة على تحقيق تأثير فعال يشعر به المواطنون وتوجيه التمويل لها بدلاً من وجود برامج متعددة قد لا تحقق التأثير المطلوب مع التأكيد على أن يكون لكل برنامج اجتماعي مصدر تمويل حقيقي بما لا يؤثر على البنيان الاقتصادي واستقراره .

- إختيار الإجراء الاجتماعي يجب أن يتم على أساس : (أ) دراسة دقيقة بخصوص العبء المالي للإجراء والتأكد من قدرة الموازنة على تمويله دون الإخلال بالمستهدفات المالية (ب) وجود آليات تنفيذ سريعة له تضمن استفادة المواطنين من المخصصات المالية للبرنامج . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إشراك المجتمع المدني في بعض هذه البرامج.

٣. تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

إن تصحيح الاختلالات في التوازنات الرئيسية للاقتصاد يعتبر هدف رئيسي للسياسات الاقتصادية لضمان الإستدامة المالية، وتحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على معدلات الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي وبما يمثل بيئة مستقرة ومحفزة للتنافسية وتثبيت أقدام الاقتصاد المصري على خريطة الإستثمار العالمية، فضلاً عن تحصينه في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن تقلبات الاقتصاد العالمي.

ويعتبر الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام في مقدمة أولويات مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث أن ارتفاع الطلب على تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار الأذون والسندات المحلية كنتيجة لزيادة عجز الموازنة في السنوات السابقة وما صاحبه من توسع نقدي قد أدى إلى آثار تضخمية لم يتم مقابقتها بزيادة على جانب العرض بسبب الاختناقات في المعروض من السلع والخدمات وبالتالي فإن إحدى الحلول الجذرية لمشكلة التضخم يكمن في إجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة. وعلى الرغم من أن لبعض هذه الإجراءات أثر سعى إلا أنه مؤقت. وعلى نحو آخر، يجب العمل في الوقت نفسه على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمى .

وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة باستكمال تطبيق برنامجها للإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة بعد أن انعكست نتائج المراحل الأولى منه بشكل إيجابى على مؤشرات النمو للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، (المتوقع أن يحقق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو حقيقى يقدر بنحو ٣,٨ %) ، على الرغم من عدم انخفاض عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث من المتوقع أن يصل إلى ١٢,٢ % مقابل ١١,٥ % من الناتج خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، ويمكن تفسير هذا الإنحراف فى ضوء إرجاء بعض الإجراءات الإصلاحية الهامة وعلى رأسها تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة إلى جانب تأخر تحصيل بعض الإيرادات التى تتضمن حصيللة تسوية أوضاع الأراضى التى تم تغيير نشاطها، وكذا حصيللة المناجم والمحاجر وهو ما سيتم تلافيه أثناء تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ وأخذه فى الاعتبار أثناء إعداد موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.

ثانياً : الإصلاحات المالية المستهدفة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨:

يستهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ خفض العجز الكلي ليتراوح بين ٨,٥-٩,٥% من الناتج المحلي مقابل ١٢,٢% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وعجز مستهدف ٩,٨% فى العام المالي الجارى. وتعتبر إجراءات الضبط المالي على جانبى الإيرادات والمصروفات وجوبية، ومع إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، والعمل على إستكمال توجه إعادة هيكلة الإنفاق العام نحو المجالات التنموية فى المجتمع. وتتمثل أهم الإصلاحات المالية المستهدفة فى مشروع الموازنة فيما يلى:

١- اتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية لزيادة إيرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية بما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، وتأخذ فى اعتباراتها العدالة ومشاركة جميع فئات المجتمع فى جنى ثمار الإصلاحات الاقتصادية وهى على النحو التالى:

أ - التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة والتي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الاقتصادية وتخفيف الالتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة فى مراحل الإنتاج المختلفة، وفرض مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضريبة، وتحفيز انضمام الاقتصاد غير الرسمى داخل الاقتصاد، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية فى المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير. وفى نفس الوقت التأكد من أن تصميم وتطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض أعباء إضافية على الاحتياجات الأساسية للمواطنين مثل الغذاء والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية، وغيرها.

ب- رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، وإصدار القرارات والتعليمات التى تضمن ضبط المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التهرب الضريبى، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفى مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى.

ج- استكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.

د - تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصص والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والبترو، علما بأن القانون يقضى بتوجيه نصف الحصيلة منصفة بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين.

هـ-مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التى لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل فى شىء.

و- إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التى تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصىلى التى خصصت من أجله.

ز - إتخاذ إجراءات لتعزيز الإيرادات غير الضريبية، واستثناء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، وتشمل تنفيذ إجراءات إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما فى ذلك تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التى تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة لزيادة مواردها وتحسين موقفها المالى.

ح - إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل قانون المناجم والمحاجر بهدف تنمية وتطوير صناعة التعدين فى مصر، مع ضمان الحفاظ على الثروات الطبيعية لمصر كحق للشعب المصرى وتحقيق العدالة بين الأجيال، وحصول الخزانة العامة على عائد مناسب للإتفاق على الخدمات، مع توجيه جزء من هذه الإيرادات للمحافظات لتطوير الخدمات المؤداة للمواطنين.

٢- إتخاذ إجراءات وإصلاحات هيكلية لترشيد وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام،

وتشمل:

أ- تطوير منظومة الأجور من خلال رفع معدلات إنتاجية العامل في القطاعات الخدمية والإنتاجية في مصر من خلال تطوير هيكل أجور الموظفين بالدولة، مع ربط نظم الإثابة بالإنجاز الفعلي.

ب- استمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية والدعم في قطاع الطاقة باعتبارها إصلاح ضروري لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد التي أدت إلى جذب استثمارات كثيفة استخدام رأس المال والطاقة على حساب استثمارات أعلى كثافة من جهة التشغيل. وتشمل استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط، وتطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعومة بهدف مكافحة تهريب المنتجات المدعومة، ومنع التسرب، بالإضافة إلى تحقيق أفضل استهداف لمستحقي الدعم على المدى المتوسط. كما تشمل الإصلاحات الإستغلال الأفضل لموارد الطاقة واستخدام مزيج للطاقة يحقق الكفاءة وخفض التكلفة، مع التحول إلى موارد الطاقة الجديدة والمتجددة والأقل تأثيراً على البيئة. هذا بالإضافة إلى إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها لتعزيز العائد في قطاع البترول. إلى جانب استكمال تطبيق خطة ترشيد دعم الكهرباء لمختلف فئات الاستهلاك بالإضافة إلى خطط ترشيد إنارة الشوارع والهيئات والمصالح الحكومية باستخدام اللمبات الموفرة للطاقة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالأساليب العادية وكذلك باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبيعها للشبكة الرئيسية والمستهلكين بأسعار اقتصادية، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء بما يعود بمردود إيجابي على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.

ج- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة الأجور إلى جانب ميكنة المعاملات الحكومية، كما تستهدف تطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف، وإستكمال تفعيل نظام حساب الخزانة الموحد، وتطوير إدارة التدفقات النقدية. كما تستهدف الحكومة التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء في إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة للدولة وهي إجراءات ضرورية لتعزيز العائد من استخدام موارد الدولة.

د- نظراً لاستمرارية تفاقم أعباء نظام المعاشات والحاجة إلى الحد من هذه الأعباء المتزايدة على الخزانة العامة، تعمل وزارة المالية جنباً إلى جنب مع وزارة التضامن الاجتماعي على إعداد مشروع نظام جديد للتأمينات الاجتماعية والمعاشات عن طريق وضع نظام تأميني موحد لجميع المواطنين يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية يهدف إلى تحقيق العدالة بين أطراف المنظومة، على أن يكون ممولاً ذاتياً وقادراً على الاستمرار. ويجب أن يكون الإصلاح قائم على بعض المعايير والأسس، ومن أهمها أن يكون الإصلاح هيكلي وليس جزئياً قاصراً على بعض عناصر النظام فقط، الحفاظ على الاستدامة المالية للنظام وأن يكون ممول ذاتياً، أن يعمل الإصلاح على حل مشكلة التدهور في المستوى المعيشي للمؤمن عليهم عند تقاعدهم، شمول الإصلاح المقترح لمنظومة التمويل وكافة الأخطار المغطاة والمزايا الممنوحة وقيامه على دراسة إكتوارية لمجموعة الأخطار التي يغطيها النظام، وإيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق لحل مشكلات العمالة الموسمية وغير الرسمية والغير منتظمة لتحفيزهم للاشتراك في النظام وتخفيف العبء المالي الخاص بهم على خزانة الدولة.

هـ- تعديل قانون المناقصات والمزايدات لرفع كفاءة منظومة المشتريات الحكومية.

و- تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالي بشكل دوري، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار البيان المالي قبل التمهيدى، ومراجعة الأداء الربع سنوى وموازنة المواطن وهى تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالي.

ز- وضع إطار موازنة مرتكزة على البرامج للصحة والتعليم والبحث العلمى فى إطار حرص الحكومة على الالتزام بالاستحقاقات الدستورية، وإيماناً منها بضرورة التأكد من كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق لىفى بأغراضه على النحو الأمثل، مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق على القطاعات المذكورة.

٣- خفض مستويات الدين العام الحكومى فى حدود ٩٢-٩٤% من الناتج المحلى نهاية يونيو ٢٠١٨ وذلك اتساقاً مع معدلات العجز المستهدف تحقيقه خلال نفس العام ومعدلات النمو الإقتصادى. وتقوم إستراتيجية إدارة الدين العام التى تطبقها وزارة المالية على تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجى، والعمل على الاستفادة من مصادر التمويل الميسر من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وتمديد أجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى أجال أطول، ومع توسيع قاعدة المستثمرين وبما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب فى أذون وسندات الخزانة فى السوق المحلية، والاستمرار فى الإصدارات بسوق السندات الدولية، بالإضافة إلى إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات.

٤ - تطوير منظومة إعداد الموازنة العامة للدولة بتطبيق موازنة البرامج:

فى إطار سعى وزارة المالية لتطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ومراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر إستغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، تستهدف وزارة المالية بمشروع موازنة العام المالى القادم ٢٠١٧/٢٠١٨ استكمال عملية التحول التدريجى لتطبيق نظام موازنات البرامج والأداء، وعلى الرغم من إدراك وزارة المالية إلى أن هذا الإصلاح الهيكلى يتطلب الكثير من الجهد والإعداد حيث قد تستغرق عملية التحول الكامل لموازنة البرامج والأداء عدة سنوات مثلما تشير تجارب الدول الأخرى، فتؤكد أنه ليس هناك وقت أكثر ملائمة من الوقت الحالى لاستكمال هذا التحول وبما يحقق أكبر استفادة من موارد الدولة والتأكد من فاعلية النفقة.

وتهيب وزارة المالية فى المرحلة الأولى بالوزارات التالية والجهات التابعة لها بالالتزام بتقديم مشروع موازنتها للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ على أساس البرامج، وهى:

- وزارة الصحة والسكان
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى
- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
- وزارة التضامن الإجتماعى
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة النقل

وقد تم التركيز على هذه الوزارات منذ العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نتيجة وجود برامج فعلية وخطط إستراتيجية على المدى المتوسط تقوم بتنفيذها الوزارات المعنية مما يسهل معها القيام بإعداد موازنتها على أساس البرامج وذلك للوصول إلى التطبيق السليم لموازنة البرامج تمهيداً لتعميم هذه التجربة على باقى الوزارات فى مشروع موازنات السنوات المالية التالية ، ويراعى عند تقديم هذه الجهات لموازناتها ما يلى :

- ١- تقديم مشروع موازنة هذه الوزارات والجهات التابعة لها (جهاز إدارى، إدارة محلية، هيئات خدمية) على أساس البرامج بحيث تشمل كافة المصروفات بحسب التقسيم الإقتصادى موزعة على البرامج المختلفة.
- ٢- عرض هيكل برامج الوزارة والجهات التابعة لها، وبحيث يشمل العرض أسماء البرامج، وأهدافها، وملخص لأهم مخرجات كل برنامج على حدة.
- ٣- عرض توضيحي عند إجراء المناقشات حول الإطار الإستراتيجى للبرنامج وأهم التحديات المتوقع مواجهتها عند التنفيذ.

- ٤- إستراتيجية الوزارة على المدى المتوسط (٣- ٥ سنوات) وتشمل البرامج الحالية والمستقبلية، وأهم أهدافها ومخرجاتها، والتقديرات المتوقعة لتوقيات التنفيذ، والتكلفة، وأية مصادر تمويل متوقعة من خارج الموازنة العامة.
- ٥- البدء بإعداد بعض مؤشرات الأداء يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المستهدف لكل برنامج.

وسوف يتم نشر مشروع موازنة هذه الجهات على أساس البرامج وبحيث تستفيد منها الجهات الأخرى تمهيداً لتعميم هذا النظام على باقى جهات الدولة فى الموازنات المقبلة، بالإضافة للسماح للمتابعة المجتمعية وللرقابة البرلمانية خلال التنفيذ حول مدى التقدم فى تحقيق هذه البرامج لأهدافها.

وفى إطار استكمال تنفيذ خطة إصلاح إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، تعتزم وزارة المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ البدء فى دراسة وضع أسقف مالية لبعض الوزارات القطاعية تمثل الحد الأقصى لإنفاق هذه الوزارات والجهات التابعة لها ، مع قيام هذه الوزارات بتوزيع التقديرات على الجهات التابعة لها فى ضوء معادلة تمويلية يراعى فيها البرامج والخطط الإستراتيجية المستهدف تنفيذها فى إطار برنامج الحكومة .

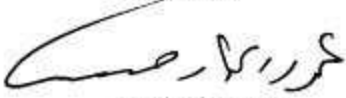
هذا وتأمل وزارة المالية أن تصلها مشروعات موازنات الجهات والأجهزة المختلفة المخاطبة بهذا المنشور فى موعد غايته ٢٠١٦/١١/١٠ على أن يصاحب مشروع الموازنة الجديد لكل جهة البيانات التالية:

- نماذج مشروع الموازنة العامة لكافة البيانات على مستوى الأبواب والمجموعات والبنود والأنواع على أساس التقسيم الإقتصادى.
- نماذج مشروع الموازنة العامة لكل جهة على أساس البرامج المقترحة فى موازنتها مع إقتراح آلية ومعايير تقييم أداء هذه البرامج بالتوازى مع مشروع الموازنة العامة على أساس البنود.
- بيان تقديرات الاستخدامات المقترحة والمطلوبة للعام المالى المقبل ٢٠١٧/٢٠١٨، وكذلك تقديرات الموارد المقترح تضمينها موازنة ذلك العام مع مقارنتها بموازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.
- نتائج التنفيذ الفعلى إستخداماً وإيراداً لموازنات الثلاث سنوات السابقة (٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦) بالإضافة إلى نتائج تنفيذ موازنتها للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى تاريخ تقديم هذه البيانات.
- على جميع جهات الموازنة العامة والهيئات والوحدات الإقتصادية سواء الداخلة فى قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمى أو خارج هذه القطاعات موافاة وزارة المالية ببيانات تفصيلية منفصلة عن المبالغ التى تنفق على التعليم والصحة والبحث العلمى المدرجة بموازناتها.

- موافاة وزارة المالية بمشروع موازنتها للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ موزعا على الوحدات الحسابية داخل الهيئة الموازنفة تمهيدا لإستكمال تطبيق منظومة الـ GFMIS للمالية، مع موافاتنا بالوحدات الحسابية التى تم تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى بها داخل كل جهة .
- بيان تقديرات الاستخدامات والموارد للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص كل واحد على حدة على أن ترفق كل جهة القوانين والقرارات المنشئة لتلك الصناديق والحسابات الخاصة.
- بيان شامل بالأعداد والتكاليف يوضح أثر تطبيق قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٦٥) لسنة ٢٠١٤ الصادر بالقواعد التنفيذية لهذا القانون بمشروع موازنة السنة المالية المقبلة مقارناً بالسنة المالية الحالية.
- موافاة وزارة المالية بملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات عن ختامى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ وما تم بشأن هذه الملاحظات، وكذلك آخر تقرير للجهاز عن أداء كل جهة خلال العام المالى الحالى ٢٠١٦/٢٠١٧ وقت مناقشة المشروع.

ولفنا الله جميعاً وسدد خطانا إلى ما فيه الخير لوطننا العزيز ،،،

وزير المالية


ممرؤ الجارهى

تحريراً فى: أكتوبر ٢٠١٦